

الحزب الديمقراطي التقدمي يرشح أحمد نجيب الشابي

الأحد 10 فبراير

إسماعيل دبارة

الإستحقاق الانتخابي 2009 في تونس

إسماعيل دبارة من تونس: صوتت اللجنة المركزية (أعلى سلطة بين مؤتمرين) للحزب الديمقراطي التقدمي التي انعقدت يوم السبت 9 شباط (فبراير) بغالبية واسعة على ترشيح الأستاذ أحمد نجيب الشابي مدير صحيفة الموقف - لسان حال الحزب - وأمينه العام السابق للانتخابات الرئاسية التي ستجرى في تونس في تشرين الأول (أكتوبر) 2009. وحصل "الشابي" على أصوات 46 عضوا من اللجنة المركزية مقابل رفض 16 آخرين وامتناع اثنين عن التصويت. ويبلغ أعضاء اللجنة المركزية للحزب الديمقراطي التقدمي 75 عضوا. ودامت النقاشات وعملية التصويت التي جرت في نزل البحيرة وسط العاصمة تونس قرابة الـ12 ساعة تخللتها نقاشات معمقة بخصوص جدوى المشاركة في الانتخابات الرئاسية وجدوى الإعلان منذ الآن عن مرشح خاص بالحزب.

وقد برز في الحزب الديمقراطي التقدمي تياران سياسيان، يرى الأول ضرورة خوض معركة الانتخابات الرئاسية برهان سياسي يطمح إلى فرض الشروط الدنيا لترشح المواطنين إلى هذا المنصب. في حين يرى الشق الآخر أنه لا جدوى من المشاركة في الاستحقاق الرئاسي كون الحد الأدنى من الشروط الموضوعية لخوضها غير متوفر، ويدعو هذا التيار إلى ضرورة الاستعداد للاستحقاق التشريعي برهانات انتخابية كاملة.

وكانت مية الجريبي الأمينة العامة للحزب الديمقراطي التقدمي قد كشفت في حوار خاص مع "إيلاف" الشهر الماضي عن وجود تلك التباينات داخل حزبها.

وقال "الشابي" في تصريح لـ "إيلاف" عقب عملية التصويت: إنه يشكر إخوته في الحزب الذين منحوه الثقة ليمثلهم في الانتخابات الرئاسية القادمة.

وبخصوص الإشكال القانوني الذي ينتظر المرشح والمتمثل في منع المجلة الانتخابية التونسية لممثلي الأحزاب غير الممثلة في البرلمان من إعلان مرشح لها، يجيب الشابي: القانون التونسي يسمح لكل مواطن عمره 40 عاما ويتمتع بكافة حقوقه السياسية والمدنية أن يترشح للرئاسة ويشترط الحصول على ترقية 30 نائبا بالبرلمان أو 30 من رؤساء البلديات، أعلم أن الحصول على هذا الحق يبدو مستحيلا في تونس لكنني سأسعى إلى ذلك بكل السبل حتى ليلة الحملة الانتخابية.

ويضيف: سيلتجئ الحكم إلى محاولة إقصائي كما فعل في السابق لأن ترشحي يمثل إخراجا شديدا بالنسبة إليه.

ويدور الجدل منذ مدة في تونس عن إمكانية ترقية المعارضة ممثلة في هيئة 18 أكتوبر للحقوق والحريات التي تضم علمانيين وإسلاميين ومستقلين لمرشح واحد في الانتخابات القادمة.

وحول أثر مثل هذا القرار على وحدة الائتلاف المعارض في تونس ومستقبله يقول الشابي لإيلاف: نحن متوحدون في المعارضة على ضرورة العمل لتوفير شروط انتخابات حرة ونزيهة. لكننا لم نتوقف إلى سياسة موحدة إزاء هذا الاستحقاق. إلا أن الإجماع حاصل بين كل الأطراف على أن المواجهة مع السلطة وليست بين رموز المعارضة.